اتجاهات التحضر ومعاييـــره

عبد الحميد بوقصاص*

Résumé

La présente étude a pour objectif de défmir les tendances théoriques contemporaines relatives à l'urbanisme et a l'approche Américaine et qui est de ce fait son domaine preisligie ,en sociologue et en anthropologie.

Par la suite nous tenterons d'étudier les différents paramètres qui ont été àla base de la distinction entre société urbaine et société rurale, et son application sur les pays en voie de développements. Ce ci exige des chercheurs une grande prudence car le thème renvoie aux origines de la société en question et que l'étude de l'urbanisme a pour sens l'étude de la société dans toutes ses caractéristiques économiques, sociales, culturelles et politiques dans le but de la transformer en ayant comme référence.

Les pays développés , ainsi le concept d'urbanisme signifie également développement global.

لا ريب أن التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت عمليات التصنيع في المجتمعات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، دفعت بعلماء الاجتماع بصورة خاصة والعلوم الاجتماعية بصورة عامـــــة إلى إبـــلاء الاهتمام العلمي بموضوع التحضر والحضر لما بات يشكله من أهمية بارزة في حياة السكان في المجتمعات ، وكيف ظـــهر التمـــايز في العلاقـــات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقد أعزى العديد من العلماء والدارسين ذلك إلى التكدس السكاني في أماكن معينة نتيجة أسباب موضوعية تدخل في شروط الحياة، وما تحتوي عليه تلك الأماكن من مميزات تجارية أو صناعية أو سياسية اقتصادية جعلتها تتفوق على غيرها من الأماكن الريفية أو شبه الريفية وكيف أصبحت طادرة.

إضافة إلى ما تحتاجه الأولى من اليد العاملة بكل أنواعها والتي لا يمكن للمدينة توفيرها.

ففي ظل هذه التحولات السوسيو- اقتصادية والعلمية برزت على السطح الاجتماعي ظواهر جديدة مع توسع حجم المدن وسرعة الحركة فيها اصبح من الصعوبة وصف تلك الظواهر بصورة صحفية أو فوتوغرافية بل تحتاج إلى دراسة علمية دقيقة وموضوعية حتى يمكن كشف تلك الظواهر الاجتماعية المتنوعة.

وأمام كل ذلك كان على العلماء والدارسين التوجه إلى دراسة التفاعلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل هذا النسيج الاجتماعي في المجتمع الحضري.

وفي ذلك وقع الاختلاف العلمي والتفسيري في تحديد مفهوم الحضري ومعاييره واتجاهاته بين العلماء السوسيولوجيين لان كل مجموعة أو واحد اعتقد أن مجموعة معينة من المميزات والخصائص هي التي تفسر لنا الظاهرة الحضرية ومن ثم يمكن تعميمها أي أنها تصبح بمثابة أحكام يستطيع الباحث منها التفريق بين المجتمعات وتصنيفها. فهذه النقطة بالذات أثارت جدلا كبيرا وإضافات هامة لا تزال إلى يومنا هذا

والدراسات الحقلية تجرى من اجل كشف عجز أو قصور بعض المقـاييس التي بها يعتبر المجتمع حضريا أم ريفيا وكيفية طغيان التحضر على المجتمـع الكبير.

ونحن سنتغافل ونتجاوز قضية الاختلافات ونركز فقـــط علـــى التحليل للتصنيفات التي جاء بها العلماء و الدارسون ، حتى نتمكن مـــن الإسهام في توضيح مسالة المقاييس الحضرية التي تعتبر ذات أهمية علميـــة كبرى ، لكل مهتم بالدراسات الحضرية في الوسط الاجتمـــاعي المتغـير والمتغاير في ذات الوقت.

وبغض النظر عن التوجهات التي تنطوي عليها تلك المقاييس مـــن نظرات واقعة تحت تأثير المجتمع الصناعي الغربي ، يمكن القول منذ البـــدء أن مسالة المقاييس في علم الاجتماع الحضري قد صيغـــت في الأســـاس بهدف التفريق بين المجتمعين (الريفي و الحضري) لمعرفـــة الاتجـــاه نحـــو الحضرية والتحضر وشروطه في

أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، وبالتالي معرفة الفروق والهـــوة بين المجتمعات الغربية الصناعية والمجتمعات المتخلفـــة ذلـــك لان هـــذه المقاييس تتخذ كمعايير للحداثة.

إذن والحالة هذه فالبحث في المقاييس ليس غاية في حد ذاته وإنمـــا هي وسيلة لمعرفة مدى حداثة المجتمع ومن ثم قدرته على التنمية في كـــل مجالات والتي تعني قدرته على مواجهة معضلات الحيـــاة الاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية داخل حركة سكانية متحولة ومتفاوتـــة بحســـب الحجم السكاني للمكان.

ولا غرابة أن بحث العلماء توجه إلى دراســـة المـــدن والكثافـــة السكانية من اجل الوقوف على المتغيرات والمؤشرات المتعددة الـــتي بهـــا يمكن فهم الواقع الاجتماعي بدقة اكثر وبأسلوب منهجي علمي بعيـــدا عن التحمين والتصور الفلسفي.

فمحاولة إجراء المقارنات بين توجهات المقاييس ليـــس بـــالعمل السهل ، وللتغلب على هذه الصعوبة سأعرض اكبر عدد ممكـــن منـــها عسى ذلك يؤدي المقصود.

المـــدن الكبـــرى

لقد استخدمت المدن الكبرى كمقياس لمعرفة درجة التحضر بـــين المجتمعين الريفي والحضري ، وذلك بالنظر إلى سيطرتها علـــى المجتمـــع الكلي إذ يمكن بواسطة هذه السيطرة فهم العلاقات الاجتماعية الثقافيـــة والاقتصادية باعتبارها تصدر منها نحو الخارج ، ووفقا لهذا المنظور فـــان الانتشار الحضري يكون محدودا وضعيفا من بعض المدن وواسعا قويا من أخرى أمثال العواصم المشهورة ، فالتأثير والحالة هذه لا يتم بنفس القوة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه وفي مقدمتهم '' ماكترى ''الذي يرى أن المدن الكبرى يمكنها استيعاب ما حولها ثم تبدأ في التأثير على المنـــاطق الأخرى عبر امتدادات مختلفة ومتنوعة نحو الريف. [1]

كما أن التوسع في التصنيع حول المدن جعلها تســـتوعب كـــل الأقاليم خاصة بعد ذيوع وسائل الاتصال الجماهيري ، وهو مـــا سمـــح للسمات والأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية والثقافيـــة أن تـــأخذ في التوسع عبر الأقاليم وهو ما يمنح تمايزا ملحوظا للحضر عن الريـــف ، في

كل الجوانب التي تشكل الحياة الاجتماعية ولخصائصها التي تتميز بـالقوة والتفوق ، مما يجعلها قادرة على فرض نفسها على بقية البنيات.

فهذا يجعلنا نفكر في الفروق الريفية ، الحضرية ليس فقـط بـين الريف والمدينة ولكن أيضا بين المدن نفسها وما يحيط بها من ضواحـي وتخوم قريبة منها.

فالمفهوم السوسيولوجي عليه أن ينظر إلى المستويات عاملا علـى تبيانها وتوضيحها بكل ما تتمتع به من خصائص ومميزات سـواء علـى المستوى المادي أو الاجتماعي-الثقافي.

فالتحضر والحالة هذه يعمل على التغـير السـريع في المجـالات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية ، وهو ما ينتج عنـه في النهايـة ظهور بدائل في الآداب والمعايير الاجتماعية ، قد تحمل خصائص وسملت جديدة ريفية-حضرية معا ، ومن ثم تبدأ خصائص المناطق الريفية باتجـاه الحضرية ، ولكن هذا التفاعل غالبا ما يكون تفاعلا سلبيا أي انه يـأخذ اكثر مما يعطي. (2)

وبعبارة أخرى فالمدينة قد عرفت هي الأخرى تحـولات عميقـة ليس فقط في الجانب المادي بل في مجالات عديدة كـالأذواق واللبـاس علاوة على التجديد المستمر في أساليب الإنتاج والتوزيع ، كـل هـذا يؤدي إلى تغييرات فكرية وطبقية وظهور مراكز قوى سياسية عديـدة ، تلعب دورا متناميا في حياة المجتمعات ، إضافة إلى ظهور الصناعات بـلت من الصعوبة فهم الحركة السكانية في ضوء هذا المقيـاس وعليـه اتجـه البحث إلى عامل آخر.

التكنولوجيا والتصنيـــع

من المقاييس التي اعتمدت من قبل البعض التكنولوجيا كمقيـــاس للتفريق بين المجتمعين الريفي والحضري.

وهذا المقياس جاء نتيجة للتقدم السريع والتطورات الهائلـــة الـــتي حققتها المجتمعات الغربية الصناعية الحديثة وخاصة في النصف الثاني مـــن هذا القرن الذي كان له عميق الأثر في موضوع الفروق الريفية الحضريـــة في الفكر السوسيولوجي وقد أدى في ذات الوقت إلى تباين في الآراء بين العلماء سواء في أمريكا الشمالية أو أوربا .[3]

بالرغم من الاعتراف باختلاف المراحل التاريخية لمفهوم الحضريـــة التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك التي عرفتها أوروبـــا الغربية وكذلك اليابان والمتمثلة على الخصوص بالتزايد المستمر لســـيطرة المدينة الكبيرة -العاصمة-على معظم اوجه الحياة الإنسانية والـــذي رد أساسا إلى التقدم الصناعي التكنولوجي وما لعبـــه مـــن دور بـــارز في التقليص إلى حد كبير من درجة الفروق الريفية-الحضرية.حيـــث بـــات التشابه السمة الطاغية على الحياة في المجتمعات الصناعية إلا انـــه مـــن الملاحظ أن التقدم التكنولوجي قد خلق نوعا من عدم التوافق بشـــكل آخر وفي ميادين جديدة والتي ستظهر اكثر عند دراستنا للفروق الأخـرى والمعتمدة كمقاييس.

هذا وقد نتج عن تلك التطورات السوسيو اقتصادية والتكنولوجية انساق اجتماعية اقتصادية جديدة وترفيهية صبغت الحياة الفكرية والعقلية

للإنسان بأساليب جديدة سواء على مستوى العلاقات العائليـة ونظـم الزواج أو على مستوى المعايير الدينية في هذه المجتمعات.

كما أن الزراعة بدورها أصبحت جزءا من النسق الصناعي الكلي للمجتمع الكبير بفضل عامل التكنولوجيا الذي تمكن من تضييق الفـروق الريفية –الحضرية فالزخم الشديد للتطور السريع في أنواع الصناعـات خاصة عندما تحولت الصناعة إلى ما يسمى بالتكنولوجيا جعلت تنتقـل وبصورة سريعة إلى الأرياف لتتغلغل في الزراعة حيت أصبحت الزراعـة المصنعة هي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ومـا لبتـت هـذه التكنولوجيا وأثارها أن انتقلت إلى أوروبا الغربية في أعقـاب الحـرب العالمية الثانية على الخصوص .

كل ذلك دفع بحكومات هده المجتمعات إلي محاولة توفير المراكـز للتدريب والتمهين اللازمين لكي يكون الإنسان الريفي قادرا على تسيير الآلات الجديدة ومتمشيا مع الأفكار الجديدة سواء منها التي حملتها الآلـة أو التي نتجت عن استعمالها دلك لأن الآلة تحمل ولاشك سمات ثقافيـة ونفسية تؤثر على مجرى حياة الإنسان الريفي بفضل مـا تحدثـه مـن تغييرات على الفكر والسلوك .

وهكذا فبدخول هدا العامل في ميادين الاقتصاد والإنتاج ترتـب عليه ليس تغيير العلاقات والروابط بين الجماعات والأفراد بل تجاوز ذلك أحيانا بحيث أن بعض المدن بدأت تفقد أهميتها السابقة خاصة في مجالات الصناعات التقليدية واليدوية التي اختفت بسبب الآلة الجديدة .

وعلى العموم فان دلك ساهم في زيادة الوعـــي بـين الأفـراد والجماعات الاجتماعية في الريف حيت راحوا يقارنون بين الأوضـــاع وشروط الحياة في كلا المجتمعين وهو ما أدى إلى مزيـــد مـن المطالبـة والإلحاح بضرورة تحسين أوضاع الريف.

وباختصار فان العامل التكنولوجي أدى إلى احـــداث التغيـير في البنيات الاجتماعية-الاقتصادية وكذلك الثقافية والفكرية وزاد من نسـبة الطموح لدى الريفيين .

فواضح إذن أن هدا الاتجاه يجعل من العامل التكنولوجي عـــاملا حاسما للتحولات الحضرية المتنوعة والمختلفة التي شهدتها الدول الغربيـــة الرأسمالية سواء منها أوروبا أم الولايات المتحدة الأمريكية .

أ-التكنولوجيـــا والتحضيـــر

فالتقدم الذي بلغه المجتمع الأمريكي خاصة في الفـــترة مـــا بعـــد الحرب العالمية الثانية جعل البعض يعتقد أن الفروق الريفية-الحضرية على وشك الاختفاء والزوال أن لم تكن زالت بالفعل وذلك نظرا لانتشـــار وسيادة القيم التكنولوجية عبر مختلف أنحائه .

فمهما كانت وجاهة الاتجاه التكنولوجي فإنه من الصعوبة التسليم به كما هو ذلك لأن الحياة الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية إنما هـي في الحقيقة وعاء المجتمعات عبر الزمان والمكان فكيف إذن يمكن التسليم بهذا المقياس مجردا عن بقية العوامل الأخرى التي تعمل بشـــكل أو بـــأخر في تشكيل حياة الإنسان المعقدة من سلوك ومعاملة وتفاعل وغير ذلك .

وهذا كله يتم من خلال تجارب كبرى يجريها الإنسان منضـــاف إليه ما يتعلمه من الأجيال السابقة أليس من الصعوبة أن يتخلص من هذه بمجرد أنه أصبح يستعمل التكنولوجيا في كل مجـــالات حياتـــه فـــهي للمساعدة وليس لتمحي تاريخه وتفاعله مع البيئة بكل أبعادها وتختزل في النهاية كل الأبعاد في بعد واحد (لتكنولوجيا) تقريبا .

في الوقت الذي نجد فيه أن أحد ممثلي هذا الاتجاه يعـــترف بـــأن التغيير الذي يصيب الجوانب المادية للمجتمع يختلف عن سرعة تغييره عن الجوانب الثقافية الأخرى لأن هذه الأخيرة بعيدة الغور في أعمال النفـــس البشرية وبالتالي فهي صعبة التغيير وهو الاتجاه الذي نجده عند (أغـــبرن Ogburn) صاحب الهوة الثقافية (Cultue-Lag). [4]

ويمكن رد ذلك إلى انبهار البعض من علماء الاجتماع الأمريكيين على الخصوص بالنقلة السريعة للتصنيع والتكنولوجيا في مجتمعهم وقـــد كانت لذلك ولا شك انعكاسات اقتصادية على مستوى المجتمع أصلبت كل جوانبه وطبقاته وخاصة الريف الذي عرف تحول نسبة كبيرة مـــن سكانه نحو الحضرية مما جعل أصحاب هذا الاتجاه يعتقـــدون أن هـــذا التغيير وصل درجة التوحد. ويمكن تخليص هذا الاتجاه في النقاط التالية:

- اختفاء العديد من الظواهر التي كان العلماء يـــهتمون بدراستها في عالم الريف .
- اعتقادهم بزوال ظاهرة الفروق الريفية-الحضرية نتيجـــة التقدم التقني وعموميته واستعماله في المجتمع الكبير .
- اختزالهم إلى أبعد الحدود للعوامل الأخرى .

كل ذلك دعا العديد من الباحثين الآخرين البحث عن خصـائص أخرى في سبيل الخروج مما أوقعهم فيه أصحاب هذا الاتجاه من أحكـام وكأنها مسلمات علمية .

حقا إن التغيرات السريعة والضخمة في المجتمعات المصنعة ولـدت مشاكل اجتماعية وغيرها من نوع جديد مغاير لتلك التي كان العلمـاء يدرسونها أو تشكل بؤرة اهتماماتهم العلمية والنظرية والامبريقية.[5]

لكن مهما كانت عوامل التغير والتقارب لابد وأن تبقى الفـوارق تفرضها طبيعة العمل والمجال الطبيعي أو الجغرافي بما تفرزه من ممـيزات وخصائص تطبع حياة الناس وتضفى عليها خصوصية تتبدى في نفسـية الأفراد وطريقة تعاملهم مع الآخرين ، وكيفية إشباع الحاجات المختلفـة بل وحتى نظرتهم للعالم.

زيادة على ذلك فإننا نعلم أن مهمة العلم الاجتمـاعي هـو في جوهرة البحث عن القوانين العامة التي يمكن أن تعمم وبالتالي تطبق علـى المجتمعات الإنسانية مع مراعاة الاختلافات والتباين داخل كل مجتمـع ، وهذا نظرا لما يحتوي عليه من نظم وتجارب اكتسـبها عـبر التـاريخ وأكسبته هي بدورها خصوصيته وتنوعه داخل وحدته الكلية وهو مـا يدعونا إلى القول انه لا يمكنه أن ينطبق حتى على المجتمـع الأمريكـي وباختصار فانه من الصعوبة اتخاذ المجتمع الأمريكي كنموذج [6].

ب-تعقد المدينة في المجتمع الصناعي

فتعقد المدينة نجد فيه تأثير أراء "*ماكس فيبر*" في دراسته للنمـوذج الاقتصادي والتطور التكنولوجي ومدى قدرته على تغيير الإنتاج ومـن ثم

تأثيره على تعقيد حياة المدن لكن بالرغم من الصلة القريبة بين التقدم الصناعي التكنولوجي والتحضر إلا أن هذا لا يغيب أو ينفي مساهمة العوامل الأخرى في قضية التعقد هذه بسبب أن المدن في الواقع ما هي إلا حقائق إجتماعية بكل ما تحمله من تكامل في مختلف ميادين الحياة.(7)

فهذا الجانب أهمل إلى أبعد الحدود من قبل بعض علماء الاجتماع الأمريكيين على الخصوص نتيجة اهتمامهم المتزايد بالجانب التقني ومن تم التركيز على العلاقة بين المدينة والإنسان أكثر من التوجه إلى دراسة علم الاجتماع الحضري وبإمكاننا حصر هذه الآراء بالشكل التالي :

- ركزوا على الصناعة والإدارة والدواوين .
- أسندوا كل شئ في المدينة إلى عالم الصناعة بكل ما فيه من نشاطات اقتصادية ومهنية وعلمية وحتى الثقافية .
- من خلال هذه العناصر يحدث التغيير الاجتماعي ويتوسع باتجاه الريف الذي يأخذ في تمثل المعطيات المادية الخارجية الجديدة والتي لا تلبث أن تسيطر على حياة وكيان الأفراد والجماعات وهو ما يؤثر على الروابط القائمة بين الجماعات في البناء الاجتماعي بما فيه البناء العائلي والمراكز والأدوار في مؤسسات أخرى فضلا عن التغيير في الاتجاه والمواقف .
- اعتبار العامل التكنولوجي السبب الحاسم في التغييرات الاجتماعية أي أن الاختراعات الميكانيكية والتقنية هي المتغيرات العلية في التغيير السوسيو ثقافي .

وباختصار يبدو انهم يميلون إلى الاعتقاد بان انتشار العناصر المادية من المدينة صوب الريف قد اثر تأثيرا مباشرا في الإنسان مما أحدث عنده تفكيرا جديدا ليس فقط في الوضع الاجتماعي الذي يعيشه بل في التصورات الخارجية لمجتمعه المحلى أي إلى شروط الحياة. (8)

فالنظرة بهذا الشكل إلى المدينة فيه من المبالغة الشيء الكثير حتى أننا نجد أحد المتحمسين للحضرية وهو الأستاذ : "لويس ورث" ينبه إلى أن التريف داخل المدينة الصناعية بسبب الانفتاح والانتقال والهجرة أو الإقامة الدائمة بها وهو بذلك يشير إلى مدى قوة الجذور الاجتماعية و النفسية والسلوكية – القيمية لدى الجماعات أو الأفراد على حد سواء.

فإعطاء هذه الأهمية لعامل التكنولوجية في حياة المجتمعات وجعله يستوعب كل الأبعاد النفسية الاجتماعية والثقافية علاوة على الاقتصادية يحمل من المجازفة الشيئ الكثير.

المقياس الإحصائـــي

لقد انكب مكتب الإحصاء وتعداد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية على التعريفات اللازمة والمضبوطة للتفريق بين المجتمعين إلى أن وصل إلى بعض المفاهيم والتحديدات المقبولة وإمكانية تداولها من قبل الهيئات المهتمة بالريف والحضر من أمثال :

- رجال الأعمال ، كبار التجار ، رجال السياسة... الخ. (9)

فكل هذه الهيئات أو الجهات اهتمت بموضوع الريف والحضر ولكن لأسباب مختلفة ومتباينة بحسب كل واحدة وأهدافها من الدراسة.

وهذا الكم الهائل من الدراسات ساعد كثيرا علماء الاجتماع والاجتماعيين بصورة عامة في توجههم لفهم التحضر.

لذلك اتخذ بعض العلماء المقياس العددي أو الإحصائي كأسلوب منهجي في الدراسة والبحث ، بغية الوقوف على المميزات والخصائص لكلا المجتمعين ''الريف والحضري'' علاوة على أن المجتمعات المعاصرة قد اتخذت من هذا المقياس معيارا للتفريق بين الريف و الحضر ، وهذا مع اختلافها في حدود العدد الذي يعتبر الحد الأدنى لإطلاق اسم"حضرية" على منطقة أو مركز ، وهذا يعود إلى أن هناك العديد من العوامل التي تتدخل في [10] :

_تحديد المنطقة .

_التطور الذي يصيب الجانب الاقتصادي .

_ الكثافة السكانية في الكم^2 .

وعليه فان دراسة الاختلاف بين الريف والحضر مهم جدا لإجراء المقارنات من حيث البناء العائلي والاتجاهات النفسية والفكرية وغيرها من اوجه النشاطات التي توجه أو تشكل بؤرة اهتمام معظم أفراد المجتمع المحلى الريفي أو الحضري ، بالإضافة إلى العوامل السياسية أو العرقية أو حتى العوامل الطبيعية الأخرى .

فمكتب الإحصاء الأمريكي (و_م_ا) يعرف التحضر على انه : أي مجتمع محلى بلغ من السكان على الأقل 2500 نسمة في الوقت الذي نجد فيه الكثير من الدراسات ترى بان المجتمع المحلى الحضري الذي بلغ عدد سكانه 50.000 نسمة وقد يصل إلى 100.000 نسمة وفي ألمانيا

الغربية نجد أن مفهوم الحضرية (منطقة) يطلق على كـــل عـــدد مـــن السكان بلغ (5000) نسمة ودون ذلك يعد مجتمعـــا ريفيـــا بينمـــا في الدانمارك هو (250) نسمة وفي هولندا (2000) نسمة بينما تصل في إسبانيا إلى (1000نسمة) وفي المكسيك فان الجهات الرسمية تعتبر المنطقة الحضريـــة هي كل تجمع سكني بلغ 2500 نسمة .

فكل هذه التعريفات للتحضر وربطها بالمجتمع المحلى بناء على عدد السكان في الحقيقة يحتاج إلى توضيح والوقوف حولها قصد بحثها ومعرفـة مزاياها و نقائصها والتي يمكن أن نتناولها كما يلي :

1- ما هو المجتمع المحلى الحضري ، فالاستخدام الشائع له هو ذلك المجتمع الذي يكون واسعا وكثيفا بالسكان ، إلا أن هذا يجعل البـــاحث يطرح العديد من التساؤلات مثل ، متى يكون حجم السكان كثيفا ومتى يكون واسعا . إذن فالحد الأدنى من حجم السكان ما هـــو إلا مؤشـــر اعتباطي وأن المعنى لحجم السكان (الحضر) يختلف من مجتمع للآخـــر ، لأنه قد يكون (3000 شخصا) هو مجتمع محلى ولكنه ريفـــي في أمريكـــا الشمالية ، وقد يكون نفس العدد يكون منطقة حضرية في أفريقيا [11].

وبفحص طريقة الحياة في هذين المجتمعين المحليين قد نجـــد الأول اكثر تحضرا من الثاني في أسلوب حياته ، وكذا الحال بالنسبة للكثافـــة فهي الأخرى مؤشر يعاني الكثير من الغموض وعدم المصداقيـــة للواقـــع الاجتماعي بالإضافة إلى أن ذلك لا يساعد حتى الدارس لمعرفة البنيـــات الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الأبعاد الثقافية النفسية بـــين المجتمـــع الريفي والحضري.

فالتحضر هو العملية التي بواسطتها يستطيع الكثير من النـــاس او من السكان أن يمارسوا السيطرة الثقافية والوظيفية على كل المجتمع ، لان عملية التحضر هي مجال المجتمع الواسع ، وهي تزداد من حيث تأثيرهـــا من قبل المجتمعات المحلية الحضرية .

فالاعتماد على المقياس الإحصائي للتفريق بين الريف والحضـــر لا يمكننا من المعرفة الحقيقية لتفاصيل هذه الفروق ، ومن ثم إمكانية تعميمـه حتى في المجتمع الواحد.

ولتخطى هذه الصعاب فان بعض الباحثين في علمـــي الســـكان والاجتماع الحضري في (و.م.ا) على الخصوص حاولوا وضع مجموعـــة من المفاهيم لوصف النماذج المختلفة لحدود الحضرية.

حيث رأوا أن الحد الأدنى للمجتمع المحلى الحضري هو مـــا بلـــغ عدد سكانه 1000 نسمة فاكثر والتعريف الإداري للمدينـــة ، والمنـــاطق الحضرية وشبه الحضرية وغير ذلك من النماذج المساعدة.

وفي هذا السياق فان (بريز BEREESE .يعتبر مصطلح (حضـــري يجب أن يطلق إلا على الوحدات السكانية التي تضـــم 20000 نســـمة أو اكثر وذلك حتى يمكن التمييز بينها وبين الوحدات العمرانية المتواجدة في الريف. [12]

2- . إن علماء الاجتماع أولوا أهمية ضئيلة للتحضر بالمقارنـــة إلى تأكيداتهم على عدد السكان ، وبالرغم من ذلك فان السيطرة الحضريـــة تعد خاصية مميزة للمجتمع المتحضر وبالتالي ، فليس مهما سعة المدينـــة ، ولأنه من المعلوم أن أية مدينة لا تستطيع إن تعيش مكتفية بذاتهـــا بـــل

تعتمد على المناطق التي تحيطها لتزويدها بما تحتاج إليه من مواد غذائيـــة ومواد خام أخرى ولكن ليس هذا هو المهم وإنما المعرفة العلمية لقضيـــة التحضر وتجعلنا نتنبأ بما سيحدث في المستقبل ولذلك لا بد مـــن اخـــذ الاحتياط بواسطة التخطيط له سواء على مستوى المجتمعات المحليـــة او المجتمع ككل.

لكن الحضرية وسيطرتها قد تظهر من خلال فعاليات مختلفة مـــن ضمنها الساسية والمصانع ، والتربية وغيرها من القنوات الأخرى خـلاف الكثافة والعدد.

وفي دراسة قام بها "حوردن بولتين" تتعلق بالأوضاع الاجتماعيـــة للشيوخ الأمريكيين في الريف والحضر ، وقد اختار لدراسته هذه خمـــس وحدات يمثل القطاع الريفي فيها أربعة مجتمعات محلية يقل عدد الســكان بها عن ثلاثة آلاف (3000 نسمة) ، وبفحص طريقة الحيـــاة في هذيـــن المجتمعين المحليين قد نجد الأول اكثر تحضرا من الثاني في أسلوب حياتـــه ، وكذا الحال بالنسبة للكثافة فهي الأخرى مؤشر يعـــاني الكثـــير مـــن الغموض ، وعدم المصداقية للواقع الاجتماعي بالإضافة إلى أن ذلـــك لا يساعد حتى الدارس لمعرفة البنيات الاجتماعية والاقتصادية فضـــلا عـــن الأبعاد الثقافية النفسية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

فالاعتماد على المقياس الإحصائي للتفريق بين الريف والحضـــر لا يمكننا من المعرفة الحقيقية لتفاصيل هذه الفروق ومن ثم إمكانية تعميمـــه حتى في المجتمع الواحد.

ولتخطي هذه الصعاب فان بعض الباحثين في علمـــي السـكان والاجتماع الحضري في (و.م.أ)على الخصوص حاولوا وضع مجموعة مـن المفاهيم لوصف النماذج المختلفة لحدود الحضرية .

حيث رأوا أن الحد الأدنى للمجتمع المحلي الحضري هو مـا بلـغ عدد سكانه 10000 نسمة فاكثر

والتعريف الإداري للمدنية ، والمناطق الحضرية وشـبه الحضريـة وغير ذلك من النماذج المساعدة.

وفي هذا السياق فان (بريز Bereese) يعتبران مصطلح حضـري يجب أن لا يطلق ألا على الوحدات السكانية التي تضم 20000 نسـمة او اكثر وذلك حتى يمكن التمييز بينها وبين الوحدات العمرانية المتواجدة في الريف.[12]

3- أن علماء الاجتماع أولوا أهمية ضئيلة المتحضر بالمقارنـة إلى تأكيداتهم على عدد السكان ، وبالرغم من ذلك فان السيطرة الحضريـة تعد خاصية مميزة للمجتمع المتحضر ، وبالتالي فليس مهما سعة المدينـة ، لأنه من المعلوم أن أية مدينة لا تستطيع أن تعيش مكتفية بذاتها بل تعتمـد على المناطق التي تحيط بها لتزويدها بما تحتاج إليه من مواد غذائية ومـواد خام أخرى ولكن ليس هذا المهم وإنما المعرفة العلمية لقضيـة التحضـر تجعلنا نتنبأ بما سيحدث في المستقبل ولذلك لابد من اخـذ الاحتيـاط بواسطة التخطيط له سواء على مستوى المجتمعـات المحليـة او المجتمـع ككل.

وفي دراسة قام بها " جوردون بولتينـــا " تتعلـق بالأوضـاع الاجتماعية للشيوخ الأمريكيين في الريف و الحضر ، وقد اختار لدراسته هذه خمس وحدات يمثل القطاع الريفي فيها أربعة مجتمعات محلية بقـل عدد السكان بها عن ثلاثة آلاف نسمة ، وبعد معالجة الدراسة أظـهرت بشكل مؤكد مدى الخلط الذي واجهته في النتائج التي وصلت إليـها ، وهو ما يوضح عدم الارتكان إلى العامل او المحك الواحد في الدراسـات المقارنة بين الريف والحضر ومن ثم إظهار مجالات التباين والاختـلاف ثم العمل على تعميمها في موضوع مثل هـذا وهـو الفـروق الريفيـة الحضرية.[13] فالاعتماد على عدد السكان وجعله كمقياس يؤدي دومـا إلى أخطاء علمية لأنه :

أولا لا يعتبر عن روح المجتمع المحلي ومدى تفاعله الاجتمـاعي ، والبنيات الاجتماعية الثقافية والعائلية.

ثانيا لا يقرر المستوى الاقتصادي ونوعه.

ثالثا وهو الأهم ، حيث أن الاعتماد على الجانب الإحصـائي ، وهو معروف بكثرة خضوعه للتغيرات الإدارية التي تعمل دوما على تغيير وتحوير العدد السكاني (ريفي – حضري) لا سباب عديـدة وبحسـب المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي تقتضيها التنمية سواء جهويـة او محلية.

وما دمنا بصدد تحليل ومآخذ المقياس الإحصائي انطلاقا من بعض الدراسات ففي هذا السياق هناك دراسة قام بها كـل مـن " دنكـان Dancun " و" رايس Reise" فيما يخص الفروق الريفية الحضرية ، حيث

جمعا كما هائلا من الإحصائيات في هذا الموضوع ، وبعد تحليلـــها ، لم يجدا حدودا قاطعة على ارض الواقع بين المجتمعين (الريفي والحضـري) إذ ورد في قولهما ما يلـــــي :

(لا يوجد خط تقسيم قاطع ومحدد بين المجتمعـات المحليـة الريفيـة – الحضرية سواء على أسس مكانية او على أساس حجم المجتمع وتخصصـه الوظيفي) [14]

وهذا ما يعطينا دليلا اكثر فيما ذهبنا إليه سابقا من أن العمليـات الكمية هي بذاتها تنطوي على الكثير من المشكلات المنهجية فما بـالك اتخاذها مقياسا يؤسس عليه العديد من القوانـين والقواعـد العلميـة ، وخاصة بالنسبة للباحثين من العالم الثالث أيـن البنيـات الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية تختلف والمجتمعات الغربية والأمريكي بالذات الـذي ظهرت ونمت فيه الدراسات الريفية الحضرية ، والتي اعتمدت في سـبيل الوصول إلى أهدافها التنموية نشر التحضر عـبر الأريـاف وبأسـاليب تختلف كذلك عن الأهداف التي يرمي إليها العالم الثالث.

فالمقياس الإحصائي يتضمن بداخله أهدافا سياســية ترمـي إلى التدليل على ما وصلت إليه عمليات التحضـر ، خاصـة في المجتمـع الأمريكي ، في حين أن الدراسات التي تقع خارج تمويل الهيئات الرسميـة تثبت عكس ذلك.

وقد يكون هذا أحد الأسباب الذي أوقع بالعديد من البـاحثين ، في أخطاء علمية حتى على مستوى مجتمعاتهم المحلية والوطنية.

وأخيرا حتى إذا سلمنا بقدرة هذا المقياس على التمييز والتفريق بين الريف والحضر ، فهل من الممكن إلحاق التغيير الكلي للبنيات و الأنساق (الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية) وكذا المفاهيم المختلفة والمتعلقة بأساليب الحياة والتعامل.

ثم إذا نظرنا إلى العامل الاقتصادي ، هل في إمكانه وحده ، وبما يحدثه من تغيير في عناصر الإنتاج ، أحداث التغيرات و التحولات الخطيرة في المجتمعات الريفية.النصيب الكبير ، لأنه بالرغم من قدرة هذا العامل في التأثير على البيئة ككل ، إلا انه يبقى الإنسان وما يقوم به من نظم وما يعيش فيه من تنظيمات متعددة تفعل هي الأخرى فعلتها في توجيهات الإنسان وحتى المدينة.[15]

مقياس المهن والتخصص

وينطلق هذا المقياس من النقاط التالية :

1– محاولة رسم صورة للإنسان في المدينة مختلفة عن إنسان الريف في كل مناحي الحياة.

2– بذل في سبيل ذلك جهود فكرية وعلمية في محاولة من أصحابها ترسيخ هذا الاتجاه الفكري والعلمي ، عاملة على أبعاد إلى حد كبير كل العوامل المشتركة بين الإنسان كانسان بقطع النظر عن عامل المكان.

3– حصر المهن والأعمال التي يتميز بها كل مجتمع على حدة وكأن المجتمعين معزولين عن بعضهما تماما وليس بينهما أية رابطة مكانية أو زمنية[16].

4- تصور الإنسان وعلاقاته الوجدانية والبنائية الوظيفية وكأنهـا قائمة تحت سيطرة البيئة الايكولوجية فقط.

فالموقع الريفي يتصف بمميزات الزراعة وما يلحقها مـن تربيـة المواشي والأنعام والعيش في الهواء الطلق والضوء الطبيعي كـل ذلـك انعكس على المستوى الاجتماعي والتقارب بين الأفراد والجماعـات في أسلوب حياتهم وتصوراتهم الذهنية والطموح والخلو من التعقيد النفسـي والزهد في الحياة

واللجوء إلى الغبيات في الربط بين أسباب الحياة في كل المجـالات والظواهر الأخرى و الاقتصاد فيه زراعي[17].

في حين آن الإنسان الحضر يعتمد على أن السوق في كل شـئ سواء في العمل ونوعه وقيمته أو المستجدات أو الاستهلاك وما يتعلـق بذلك من الأفكار وتغيير المواقف ، حسب المقتضيات ، وهو ما يطبـع حياة الجماعة والأفراد بنوع من التخصص في سوق العمل بحسب المـهن والتخصصات التي يشغلها السكان، وما ينتج عن ذلك مـن علاقـات العمل وعلاقات اجتماعية وذهنية متباينة تماما عن الأولى.

فهذه المقابلة بين المجتمعين تحمل في طياتهـا ، وإيحاءاتهـا تلـك الثنائيات المعروفة في علم الاجتماع.

فرسم الحدود بين المجتمعين (الريفي والحضري) من خلال هـذه الخصائص والمميزات وتأسيسا عليها نتوصل إلى دخل الأفراد والجماعات ونعرف مواقفهم واتجاهاتهم ، والبناء العائلي إلى غير ذلك مـن الصـور الجامدة للإنسان الريفي وكل هذا جاء نتيجة المهنة (الزراعة) .

في حين تجعل من حياة إنسان الحضر تقوم على تعقيد والحركة الدائمة والانقسامية وتغليب المصلحة الذاتية على العامة ، وهذا كله وغيره مرده الانعكاسات المهنية والتخصص الذي طبعت فكر وعقل الفرد وسلوكه أيضا بمواقف معينة ، وحتى اهتماماته كل هذه الأسباب حددت شخصية إنسان المدينة بمميزات خاصة لا يمكن العثور عليها في المجتمع الريفي.

فهنا نلاحظ كيف وان هذا المقياس رسم صورة للمدينة وما فيها وكأنها جماعات خالية من كل عقل أو فكر وليس لهم روابط مع بقية المجتمع الكبير اللذين هم جزء منه.

وهي فكرة كذلك توحي بان إنسان المدينة لا موقف ثابت له ، يلهث وراء مصلحته خارجة عن القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية ، في حين أننا نعلم وأن هناك القيم والآداب الاجتماعية العامة التي تحكم الجماعة الإنسانية[18]

فهذا المستوى من التحاليل والنظر السوسيولوجي لمفهومي (الريف والحضر) بحصرهما على أساس التخصص لا يمكن قبوله كلية ذلك لان تاريخ المجتمعات منذ القدم قد اظهر مدى التواصل وأحيانا التداخل بين المجتمعين (الريفي والحضري) .

وأننا إذا قبلنا هذا المقياس كما هو فنكون من حيث لا ندري قد جعلنا من المدينة منطقة منعزلة ومنغلقة على نفسها بينما نحن نعلم وأنها تتميز دوما بالانفتاح وهو سمة من سماتها ومن ناحية أخرى أن نمو المدن لا يكون داخليا فقط أي بالزيادة السكانية للمقيمين بها بل من الخارج

والمتمثل في النزوح الريفي وغيره كطلبة العلم والذين يمكـــن أن يفضـــل الكثير منهم الإقامة الدائمة.

فهذه عوامل مهمة لابد من أخذها في عين الاعتبـــار في دراســـة المجتمعات الحضرية ، وهو ما يدل أيضا على أن القرية هـــي الأخـــرى متحركة وليست ساكنة منطوية بعيدة عن كل ما يحدث.

بالإضافة إلى ذلك كله فإننا لا ندرس هذه العوامل بالنظر إليـــها وكأنها أشياء مجردة بل لابد من النظر إليها مـــن خـــلال التوجـــهات الإيديولوجية والسياسية التي تلعب دورا بارزا ومتزايدا في تسريح عمليـــة التحضر [19].

وفي دراسة قام بها نيدلر Kheedler'' حيث اعتمد في التفريـــق بين المجتمعين الريفي والحضري على مقياس المهنة الغالبة على الســـكان ، معتبرا انه إذا كان عدد السكان المشتغلين بالصناعة يساوي 50% او يزيد عن ذلك تسمى المدينة صناعية ، وفي سبيل إثبات ذلك حاول أن يدخـــل تفصيلات تعسفية من خلال استناده على إحصائيات ونسب مئوية مـــن اجل الوصول إلى تحقيق وجهة نظرة الوظيفة أو المهنية هـــذه متناســـيا عوامل التساند والتكامل بين سكان المجتمع الشامل ثم أن المدن بحد ذاتهـــا قد تكون متعددة المهن والتخصصات في ذات الوقت مثل التجارة والعلم ودور النشر والصناعة.

إضافة إلى ذلك انه إذا وضعت المهنة كمقياس فالقضية تنطبق حتى على الفلاحة لأنها اعتمدت هي الأخرى على الوســـائل التكنولوجيـــة والفنية والبيطرية منذ أمد طويل ، وهو ما استلزم التكوين , المهني للفلاح

حتى يمكنه التعامل مع الآلة بشكل سليم من ناحية والدخول في علاقات اقتصادية متداخلة من ناحية أخرى على جميع المستويات الوطني أو الدولي[20].

فالمهنة والحال هذه لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر التفريق بين الريف والحضر بشكل كلي وإن كان هذا المقياس يعد من اغلب المقاييس المقبولة إلا انه لا يمكن للباحث في هذا الموضوع من الوقوف بصورة دقيقة على الفروق ، لان دراسة الفروق الريفية-الحضرية لابد أن تشير إلى الاختلاف في المعطيات الظاهرة او المستترة وإظهارها حتى تساهم بصورة افضل في تعميق الفهم السوسيولوجي ، من خلال التأكيد عليها وتبيان مثلا النزعة الفردية على أنها جاءت نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية. مما أدى إلى أحداث تغيرات لبنوية ووظيفية واضحة على المستويات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كل ذلك زاد في زخم الحضارة الغربية ، ولكنها على كل لم تستطع أن تمحوا الفوارق بين الحضر والريف وإنما كل ما فعلته هو تصعيد نسبة التحضر لدى السكان ذلك لان التصور في الوصول إلى إزالة الفوارق يعد ضربا من المثالية الغارقة في أحلام لا تخدم العلم الاجتماعي في شيء فالقضية تبقى دائما نسبية وهو ما يفسر تعدد الاتجاهات في دراستها.

وعليه فان انتقال سكان الريف في هذه المجتمعات من الحياة الريفية الخالصة إلى عصر التصنيع والتغير في كل مجالات الحياة يعبر في حد ذاته عن العبور من حضارة وثقافة اكثر تغايرا وحركية تعتمد على

ميكانيزمات حضرية (URBANISEE) عاملة على تغيير العوامـــل الـــتي تسمى حادة بين المجتمعين (الريفي والحضري). [21]

فالنظرة إلى الريف يجب أن لا تكون من زاوية المهنة فقط او مـــن زاوية تفوق المدينة ، ومن ثم جعل المهنة كمتغير مستقل وبقية العوامـــل متغيرات تابعة في قضية الفروق الريفية الحضرية لسبب بســـيط انـــه لا يوجد العديد من سكان القرى او الريف لا يمارسون مهنة الزراعة بـــل ارتباطهم في عطهم اشد التصاقا بمهن أخرى.

فمفهوم الريفية كما يراها ''فوستر'' بأنه (لا يشير في الأساس إلى المهنة التي يزاولها أهل الريف ، بقدر ما يشـــير إلى نمـــوذج العلاقـــات الإنسانية التي تقوم بين القرويين أنفسهم وبينهم وبين أهل المدن [22]).

فالنظر إلى المهنة كأساس يرتب عليه الفروق الريفية – الحضرية لا يمكن الركون إليه نهائيا لان العلاقات التي تربط بين الناس وما يحملونـــه من تقاليد ومعايير لابد من أخذها بعـــين الاعتبـــار داخـــل الجماعـــة وخارجها، لأنه حتى وان حكم على المجتمع الريفـــي بأنـــه ذو وحـــدة أساسية في الحياة فان ذلك لا يمنع أبدا بأنها تحمل في طياتهـــا متغـــيرات متنوعة.

خلاصـــــــة

انه ليحسن بنا ونحن في نهاية تحليلنا لهذه المقاييس ضمن المجتمعـــات الغربية، بما في ذلك الولايات الأمريكية .

فإننا نجد المجتمع الأوربي الغربي الحديث مكون من مجموعة معقـــدة جدا نظرا للظروف التاريخية التي مر بها ، ومن هنا فان النظر إلى الحيـــاة

الحضرية في هذه المجتمعات ووصفها بالتعقيد في العلاقات كما أن الحيـاة الريفية هي الأخرى معقدة في علاقاتها وذلك بما تحتويه مـــن تنـــوع في الملكية ، فهناك من يملك الكثير وهناك المعدم والمتوسط ، فهذه الشـــبكة من الملكيات ولدت حياة جديدة في الريف الغـــربي وجعلتـــه يعـــرف مستويات متباينة في القيم والأيمـــان بالتغـــير الاجتمـــاعي والسياســـي والاقتصادي.

وهكذا يبدو بأنه حتى إذا أريد حصر المجتمع الريفي ضمن حـــدود او مدار محدود في علاقات ضيقة فان ذلك يبدو ظاهريا عمليـــة ســـهلة ولكن في واقع العلاقات الاجتماعية فانه من الصعوبة عزل المجتمع الريفي عن بقية المدن لأنه يدخل معها في علاقات تكامل وتساند وخاصـــة في الميادين الاقتصادية والسلطة السياسية وغيرها من التنظيمـــات النقابيـــة الفلاحية.

فالعلاقات لا يمكن النظر إليها على أساس من التناظر بـــل علـــى أساس الترابط بداخلها وما تحمله من المعنى الثقافي الكلي ، لأنه عندمـــا نعود إلى ثقافة الوسط الريفي نجد التنوع حتى في درجة تلقين اللغة الـــتي تعتبر المكون الأولى في فهم العلاقات البنائية في المجتمع الريفي.

كذلك بالتعليم والخروج على النطاق الضيق تبدأ هذه العلاقـــات تعرف نوعا من الاختلاف وتخف درجتها التحكمية ، وبذلك فان تمثـــل الأفراد للمواضيع في المجتمع الريفي لا تبقى على حالة واحدة فـــهي في حالة تغير مستمر، ومن ثم فان الانعكاسات العقلية هي الأخرى يمســـها

التغير ، ولكن هذا لا يعني وان الريف هو دوما في حالة استقبال بل انه يؤثر في الأفراد وردوا إليه من الحواضر في كل ناحية.

حتى القيم الثقافية فهي تتطور في خطها الطبيعي فهي في المجتمع التقني تؤكد على الجوانب التقنية في الثقافة وكذا الحال بالنسبة للقيم السوسيولوجية التي تؤكد على الجوانب الاجتماعية لأنها ناتجة عن الأحداث والوقائع الاجتماعية كل هذا يفسر لنا عدم استقرار القيم ، لأنها لا تمثل فقط في المجتمع ما مضى او الآن وإنما ما يمكن أن يكون عليه الغد.

إذن فالحوار بين القديم والجديد من القيم يكون حوارا هادئا وان كان أحيانا تتدخل فيه بعض العمليات للانتقال ، والتي من الممكن أن تكون هي نفسها متعايشة مع شعور غير معروف أو محسوس به.

وعلى هذا الأساس فان دراسة الفروق الريفية الحضرية على أساس المقاييس فانه يحمل معه الكثير من الغموض خاصة عند أولئك الذين اعتمدوا في دراساتهم على تبني واحدا أو اثنين وأهملوا الباقي وفي هذا المقام يرى الأستاذ مصطفى الخشاب : بان وضع المقاييس للتفريق بين الريف والحضر على أساس بعض الخصائص والمميزات والاعتماد عليها في الدراسة والأكثر من ذلك التأسيس عليها سوسيولوجيا بعض القوانين فهي ولا شك تؤدي إلى التضليل العلمي.

فهذا ما يجعلنا ونحن ندرس الريف والحضر نوسع من دائرة العناصر والعوامل حتى نتمكن من المعرفة الحقيقية للخصائص والمميزات المشتركة او المتشابهة وغير المتشابهة وبالتالي إمكانية المقارنة بين المجتمعين

الريفي والحضري وفهم اعمق لسير المجتمعات الريفية وخاصة في علاقاتها مع المجتمع الكلي :

لان الحدود المشار إليها والخاصة بالمقابلة لا يمكنها أن تقف أمـــام التوسع و التضخم البنيوي الثقافي والنظم الاجتماعية الأخرى.

وعليه فان دراسة الريف او الحضر عليها أن تأخذ في الحسبان كل المتغيرات ذلك لأنه :

1- إن الفرد يمكن أن يكون حضريا خالصا في تفكيره وســـلوكه على الرغم من انه قد يكون مقيما في قرية وبالمقابل قد يعيش إنسان بعيد كل البعد عن التحضير في اكثر أجزاء المدينة تحضرا.

2- أن الحضرية قضية درجة فقاعدة عامة يمكن القول انه كلمـــا زادت المدينة سكانا إلا وتوسعت الخدمات فيها بحيث تصبـــح مركـــز جذب لما حولها من المناطق.

3- الحضرية ليست مسالة عدد أي انه لا يمكن القول على مكـان يكثر فيه السكان انه حضر ومكان آخر يقل فيه السكان اسم ريـــف ، ذلك لان الأمر في كلا الحالتين يتوقف على نوع العلاقات التي تقوم بـين الناس وغير ذلك من الأمور الأخرى.

ومن ذلك فقد نجد مكانا يزيد فيه عدد السكان من عشرين ألفـــا ونقول عنه علميا بأنه ريفيا وآخر قد يصل نصف العدد المذكور ونضفـه على انه مدينة (حضر) .

4- التأثر بالحياة الحضرية عند المقيمين الجدد النازحين من الريـف إلى المدينة لا يبلغ مداه إلا بعد المرور على مراحل متعددة والدخـــول في

علاقات مختلفة مع سكان المدن وأجهزتها وعلى هذا فان الجيـــل الأول (النازح) تبقى فيه الرواسب الريفية ثم تأخذ في التناقص كلما تقـــادمت الأجيال.

5- الحضرية مختلفة من التصنيع فلا يلـــزم أن تكـــون المنـــاطق الحضرية والتصنيع بصدق خاصة على المدن القديمة اكثر منها على المـــدن الحديثة.

6- الحضرية تشجع على الفردية وهذا يعود إلى كـــون مجـــالات الاختيار اكثر منها في الريف حيث يمكنه أن ينتمي إلى اكثر من جماعـــة واحدة كما وقد تكون هذه الجماعات متباينة الأهداف ، بالإضافـــة إلى انه يمكن له تغيير محل إقامته بسهولة من منطقة إلى أخرى ويتبـــع ذلـــك تغيير في علاقاته أو يعدل فيها حسب مقتضيات الظروف الجديدة.

7- التغيير في البنية الاجتماعية ليس للمدينة فقط ولكنـــه أيضـــا أصاب القرى ، بالإضافة إلى أن الذين غادروا قراهم لم ينقطعوا عنـــــها نهائيا بل بقيت تربطهم بها روابط على اكثر من مستوى.

المراجـــع

[1]- د : السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري.
دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1985 ص 241 .

[2]- A.J.S VOL 90 N° 2/1984 P 283

[3]- د :حسن الخولي : الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث.
دار المعارف القاهرة 1982 ص :82 -83

[4]- صلاح العبد وآخرون : علم الاجتماع وتنمية وتحديث العالم الثالث.

[5]- د محمد الجوهري وآخرون ميادين الاجتماع. دار المعارف ط3 القاهرة 73 ص 59

[6]- د محمد عاطف غيث :التغير الاجتماعي في المجتمع القروي . الدار القومية للطباعة والنشر القـاهرة 1965 ص 126 .

[7]- د : ابراهيم خليفة : علم الاجتماع و المدينة . المكتب الجامعي الحديث الاســكندرية 1983 ص 27 .

[8]- السيد الحسيني : المدينة. دار المعارف القاهرة 1981 ص 78 .

[9] - Giste and Fava Urban society 5th edition accrowelle New York 1966 pp

[10]- 43-39د:مصطفى الخشاب علم الاجتماع الحضري .مكتبة الانجلو المصرية القـاهرة 68 ص 54

[11]- Marvin olsen : The process of the social organisation HR New York 1966 pp 39- 38

[12]- د : محمد الجوهري , علياء شكري :مرجع سابق ص 168 .

[13]- د : حسن الخولي مرجع سابق ص 45 .

[14] - د : محمد الجوهري ، علياء شكري :دراسات في علم الاجتمـاع الريفـي والحضـري . دار المعارف ط2 . القاهرة 1983 ص 357 .

[15] B.Poss and M Stedman :Urban Politics, 3 th edition, Library of congress 1985 p34

[16] - Sociolgy and social researche vol . 66 / 1982

[17]- د : غريب محمد احمد : علم لاجتماع الريفى. دار المعرفة الجامعية الاسـكندرية :1984 ص : 119

[18]- د : غريب محمد احمد . نفسه . ص 128

[19]- د :مصطفى الخشاب : علم الاجتماع الحضرى ,مرجع سابق ص : 72 -4.

[20] -Giovani hoyois : sociologie rurale edition universitaire 1968 p.184

[21]- H. Mendras societés paysannes, Armand Collin Paris 1973 P141

[22] -د : صلاح العبد :مرجع سابق. ص : 188